

فاز بجائزة أفضل مزود للعملة الأجنبية في الكويت والشرق الأوسط 2013 على هامش مؤتمر سايبوس في دبي

«جلوبل فاينانس»: «الوطني» أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت



منحت مجلة «جلوبل فاينانس» المتخصصة ببنك الكويت الوطني جائزة أفضل مزود للعملة الأجنبية في الكويت والشرق الأوسط للعام 2013 وجائزة أفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت للعام 2013، وذلك تأكيداً على ريادة البنك الوطني في السوق المصرفية محلياً وإقليمياً. وقد جرى تسليم الجوائز في احتفال أقيم على هامش مؤتمر سايبوس 2013 الذي

احتجاجات الشركات لتمويل مبادلاتها التجارية العابرة للحدود. هذا، ويتمتع بنك الكويت الوطني بأعلى تصنيف ائتماني بين جميع بنوك الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإجماع وكالات التصنيف العالمية «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد آند بورز». كما يحتفظ البنك الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكاً أماناً في العالم، للمرة الثامنة على التوالي.

التقييم يعتمد على حجم التمويل والانتشار الجغرافي وجودة الخدمة وتنافسية الأسعار وتطور الأنظمة

ويعكس اختيار بنك الكويت الوطني أفضل مزود للعملة الأجنبية في الكويت والشرق الأوسط وأفضل بنك للتمويل التجاري في الكويت جودة خدماته وسعيه الدائم إلى تطوير المنتجات والأدوات المصرفية لتلبية احتياجات عملائه. وتستند قائمة غلوبل فاينانس لأفضل البنوك في العالم للتمويل التجاري إلى اختيار البنوك العالمية التي توفر أفضل الحلول لتلبية

أفضل الحلول لهم في أسواق الصرف إلى جانب بنوك ومؤسسات مالية عالمية كبرى مثل «سيبتي» و«دويتشه بنك» و«آتش أس بي سي» و«دي بي أس» و«سوسيتيه جنرال» و«ستاندرد بنك». وجرى اختيار هذه البنوك بناء على عوامل عدة أبرزها حجم التعاملات بالعملة الأجنبية والحصة السوقية والتغطية الدولية وخدمة العملاء والابتكار.

نظمته جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «سويفت» في دبي. وذلك بحضور حشد من كبار المصرفيين ورجال الاقتصاد والأعمال والإعلاميين. وقد فاز بنك الكويت الوطني بهاتين الجائزتين بناء على استبيان لآراء مئات المحللين والرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات حول العالم. وجاء البنك الوطني على قائمة أفضل بنوك العالم في دعم عملائها وتوفير

..وتقرير البنك: القطاع الاستهلاكي المحلي حافظ على أدائه القوي منذ بداية 2013 رغم اعتدال وتيرة نموه السريع

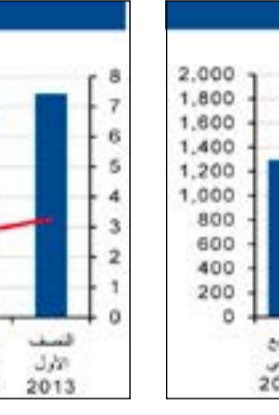
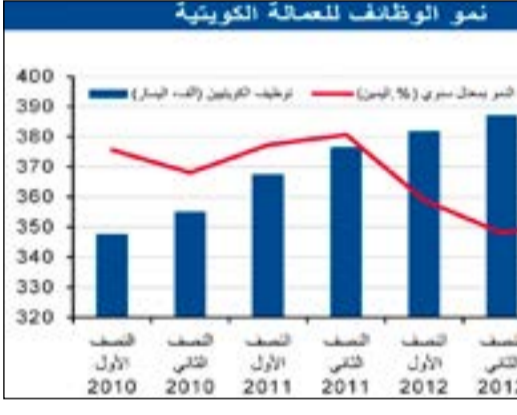
قال تقرير بنك الكويت الوطني للقطاع الاستهلاكي في الكويت حافظ على أدائه القوي منذ بداية العام 2013، رغم اعتدال وتيرة نموه السريع. وقد حافظ الدين الأسري على ثباته وقوته خلال شهر يونيو، كما حافظت المدفوعات لدى نقاط البيع على وتيرة نموها المرتفع خلال النصف الأول من العام الحالي. وقد كان نمو الوظائف ثابتاً نسبياً، خاصة بين العمالة الكويتية والعمالة الماهرة من الوافدين، حيث أن لهاتين المجموعتين دوراً مهماً في نشاط القطاع الاستهلاكي بحكم ارتفاع الدخل الأسري، وذكر التقرير أن إنفاق المستهلكين حافظ على وتيرة نموه الجيدة مدفوعاً بقوة الاقتراض الاستهلاكي.

وقد بلغت قيمة مدفوعات المستهلكين لدى نقاط البيع 3,5 مليارات دينار خلال النصف الأول من العام 2013، مسجلة ارتفاعاً بواقع 17,9% على أساس سنوي. وقد ساهم ثبات نمو الوظائف في دعم الإنفاق خاصة بين الكويتيين العاملين في وظائف مدنية. كما شكلت الزيادات في رواتب الكويتيين العاملين في القطاع الخاص والعام عاملاً مهماً، إذ كان لها تأثير على إنفاق المستهلكين خلال

النصف الثاني من العام 2012، وقد امتد هذا التأثير إلى معدل النمو السنوي. وسجل النمو في القروض الاستهلاكية والمقسطة وتيرة جيدة خلال شهر يونيو، لتبلغ قيمة القروض القائمة 7,6 مليارات دينار بنهاية النصف الأول من العام 2013. وقد تراجع النمو في يونيو بشكل طفيف إلى 18,3% على أساس سنوي مقارنة بـ 19,3% في شهر مارس، وهو معدل يبقى قوياً. وبلغ متوسط صافي الزيادة في القروض 103 ملايين دينار شهرياً خلال الربع الثاني من العام 2013، مقارنة بمتوسط بلغ 78 مليون دينار

خلال الربع الأول من العام الحالي، و93 مليون دينار طوال العام 2012. وقد تسارع حسب تقديراتنا النمو في الدخل الأسري من الرواتب بين الكويتيين العاملين في وظائف مدنية إلى 15% بحلول الربع الأول من العام 2013. وقد كانت هذه الزيادة في إجمالي الدخل (التي تمثل النمو في كل من الأجور وعدد الموظفين) نتيجة مجموعة زيادات في الأجور لموظفي القطاعين الحكومي والخاص. ومع غياب هذه الزيادات في العام 2013، فمن المتوقع أن يتراجع النمو بحلول نهاية العام 2013 غير أن وتيرة النمو الجيدة في التوظيف قد

تساهم في ثبات نمو الدخل نسبياً بحلول العام 2014. وقد شهدت ثقة المستهلك تحسناً بنهاية العام 2012 وحافظت على مستويات جيدة في العام 2013، ما يعكس شعوراً قوياً لدى المستهلكين. وعلى الرغم من أن مؤشر آراء لثقة المستهلك قد تراجع بشكل طفيف إلى 117 نقطة في يوليو، من 126 نقطة في ديسمبر 2012، إلا أنه لا يزال قوياً نسبياً، ويعتبر التحسن في ثقة المستهلك أكثر وضوحاً من حيث آفاق سوق العمل. حيث ارتفع مكون التوظيف في مؤشر ثقة المستهلك بواقع 18% على أساس سنوي.



تأثير على إنفاق المستهلكين خلال النصف الأول من العام 2013، مسجلة ارتفاعاً بواقع 17,9% على أساس سنوي. وقد ساهم ثبات نمو الوظائف في دعم الإنفاق خاصة بين الكويتيين العاملين في وظائف مدنية. كما شكلت الزيادات في رواتب الكويتيين العاملين في القطاع الخاص والعام عاملاً مهماً، إذ كان لها تأثير على إنفاق المستهلكين خلال

فرصة للإستثمار (للأفراد) أبو فطيرة في أراضي سكنية

مؤسسة سعد السعد العقارية لصاحبها: سعد سالم السعد
مؤسسة ساحل البدع للعقارات لصاحبها: أحمد عبدالله الدرويش

بيع حصص من قسائم منظمة في وثائق حرة ملكية مشاعة

- قسائم مساحة 400م² قطعة رقم (6 و 7) بيع حصة تعادل 60%
- قسائم مساحة 500م² قطعة رقم (3 و 4) بيع حصة تعادل 32%
- قسائم مساحة 400م² قطعة رقم (2) بيع حصة تعادل 32%

شارع الغوص
طريق رقم 250
طريق القرق
منطقة أبو فطيرة
طريق العادي السريع

شمن يرغب بالإطلاع وإبداء الرغبة والتسجيل لموعد الطرح الذي سيعان عنه بعد انتهاء فترة المعاينة، مراجعة الدور (2) شرق - شارع أحمد الجابر - أعلى الخطوط الجوية السعودية، مقابل مخفر شرق من الأحد إلى الخميس من الساعة 10 صباحاً إلى 2 بعد الظهر حتى تاريخ 30 سبتمبر 2013.

معرض افريست العقاري ينطلق 25 سبتمبر

لجنة المالية والاستثمار في الغرفة تعقد لقاءً مع خبراء صندوق النقد

معرض افريست العقاري ينطلق 25 سبتمبر

أعلنت شركة افريست لتنظيم المعارض والمؤتمرات بالتعاون مع شركة سمات سوليوشن الكويتية تنظيم معرض افريست العقاري الدولي بمشاركة أكبر المشروعات المصرية، وبرعاية شركة تيار القابضة وشركة أمارتس هايتس. وقال رئيس مجلس الإدارة في شركة افريست لتنظيم المعارض والمؤتمرات الشركة المنظمة للمعرض هشام غنيم إن المعرض في دورته الجديدة للعام 2013، من 25 إلى 28 سبتمبر في فندق الريبجينسي وسيكون بحلة مميزة ويجمع وشركاء النخبة في عالم العقار والاستثمار والبناء والتطوير، وبمشاريع في كل جميع أنحاء جمهورية مصر العربية. ولفت غنيم إلى أن الشركة أتت جميع الاستعدادات اللازمة لإقامة المعرض، وتعمل حالياً من أجل إخراج المعرض بالشكل المتميز وبين أن الشركات المشاركة في المعرض ستقدم مشاريع متميزة في مصر في كل من التجمع الخامس والشرقية والمعادي والساحل الشمالي ومرسى علم والعين والسخنة وشرم الشيخ و أكتوبر. من جهته قال رئيس مجلس الإدارة في شركة «سمارت» قيس العلي إن المعرض في دورته الحالية سيشارك فيه شركة عقارية تحوزه بحزمة مشاريع جديدة ومميزة ستساهم في استقطاب أكبر شريحة ممكنة لزوار المعرض. وشدد على أهمية إقامة المعرض في هذا التوقيت، كونه يأتي في فترة متميزة، الأمر الذي يزيد من فرص نجاح المعرض الذي سيوفر لزواره مجموعة كبيرة من الفرص الاستثمارية العقارية المتنوعة التي تناسب مختلف الاحتياجات وفي عدد من الدول العربية والأجنبية.

عقدت لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت برئاسة مقرر اللجنة وفاء القطامي وحضور أعضاء اللجنة يوم الأربعاء الماضي، لقاءً مع وفد خبراء صندوق النقد الدولي برئاسة براشا - رئيس البعثة للكويت، وذلك في إطار الزيارة الدورية للكويت خلال الفترة من 10 - 24 سبتمبر الجاري، لإجراء المشاورات مع الجهات بالشأن الاقتصادي، وذلك وفقاً للبرنامج من اتفاقية عضوية الكويت في صندوق النقد الدولي. وتأتي هذه الزيارة في إطار المراجعة الدورية التي يجريها الصندوق للكويت، حيث استعرض خبراء الصندوق أثناء اللقاء أبرز النقاط التي تضمنتها تقرير الكويت المنشور في عام 2012 والتي كان من أهمها التعرف على إنجازات خطة التنمية، مسار الإصلاح الاقتصادي غير المعتمد على النفط، التغييرات السياسية، الاضطرابات في المنطقة، والارتفاع العالمي لأسعار النفط. وذكر تقرير صندوق النقد الدولي أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي للكويت في عام 2011 وصل إلى 8,25% مدفوعاً بزيادة الإنتاج النفطي بمقدار 15%. ونتج عن ارتفاع إيرادات النفط ان زادت فوائض الحساب الجاري والمالية العامة إلى أكثر من 41% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وسجل النشاط الاقتصادي غير النفطي نمواً متوسطاً يقدر بنحو 4,5% في عام 2011، مدفوعاً في الأساس بزيادة النفقات الحكومية - إذ تشير التقديرات إلى زيادة مجموع الأجور الحكومية والنفقات الرأسمالية بما يقرب من 20% في السنة المالية 2011/2012. كما ذكر التقرير أن التضخم الكلي في عام 2011 وصل إلى حوالي 4,75%، صعوداً من 4% في عام 2010، مع زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية في حوالي 9,25% (مقابل 8,25% في عام 2010)، ومن ناحية أخرى، ظل تضخم أسعار السلع الأخرى مكبوحاً نسبياً عن مستوى 3,5%، وإن كان أعلى إلى حد ما من المستوى الملاحظ في عام 2010 والذي بلغ 3% تقريباً. وقد لاحظ

عقدت لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت برئاسة مقرر اللجنة وفاء القطامي وحضور أعضاء اللجنة يوم الأربعاء الماضي، لقاءً مع وفد خبراء صندوق النقد الدولي برئاسة براشا - رئيس البعثة للكويت، وذلك في إطار الزيارة الدورية للكويت خلال الفترة من 10 - 24 سبتمبر الجاري، لإجراء المشاورات مع الجهات بالشأن الاقتصادي، وذلك وفقاً للبرنامج من اتفاقية عضوية الكويت في صندوق النقد الدولي. وتأتي هذه الزيارة في إطار المراجعة الدورية التي يجريها الصندوق للكويت، حيث استعرض خبراء الصندوق أثناء اللقاء أبرز النقاط التي تضمنتها تقرير الكويت المنشور في عام 2012 والتي كان من أهمها التعرف على إنجازات خطة التنمية، مسار الإصلاح الاقتصادي غير المعتمد على النفط، التغييرات السياسية، الاضطرابات في المنطقة، والارتفاع العالمي لأسعار النفط. وذكر تقرير صندوق النقد الدولي أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي للكويت في عام 2011 وصل إلى 8,25% مدفوعاً بزيادة الإنتاج النفطي بمقدار 15%. ونتج عن ارتفاع إيرادات النفط ان زادت فوائض الحساب الجاري والمالية العامة إلى أكثر من 41% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي. وسجل النشاط الاقتصادي غير النفطي نمواً متوسطاً يقدر بنحو 4,5% في عام 2011، مدفوعاً في الأساس بزيادة النفقات الحكومية - إذ تشير التقديرات إلى زيادة مجموع الأجور الحكومية والنفقات الرأسمالية بما يقرب من 20% في السنة المالية 2011/2012. كما ذكر التقرير أن التضخم الكلي في عام 2011 وصل إلى حوالي 4,75%، صعوداً من 4% في عام 2010، مع زيادة تضخم أسعار المواد الغذائية في حوالي 9,25% (مقابل 8,25% في عام 2010)، ومن ناحية أخرى، ظل تضخم أسعار السلع الأخرى مكبوحاً نسبياً عن مستوى 3,5%، وإن كان أعلى إلى حد ما من المستوى الملاحظ في عام 2010 والذي بلغ 3% تقريباً. وقد لاحظ